

الرئيس الصومالي يتعهد بإنهاء اعتقال الصحفيين

مقديشو - تعهد الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو، أن حكومته ستستوقف عن اعتقال الصحفيين بسبب تغطيتهم الصحافية، وستبذل جهوداً لتعزيز حرية الصحافة، وذلك خلال لقائه مع وفد من منظمة "مراسلون بلا حدود"، في أول زيارة له إلى الصومال.

وقال الأمين العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" كريستوف ديوار "ندعو الرئيس والحكومة القادمة إلى مواصلة جهودهما لتطوير الصحفيين وتشجيع الصحافة حرة ومستقلة وعالية الجودة".

وصف وزير الإعلام، عثمان أبوبكر دبي، الذي حضر الاجتماع، تعهد الرئيس بأنه "انتصار تاريخي" من شأنه أن يساعد على إنهاء الاعتقال التعسفي للصحفيين الصوماليين.

وقد اتهمت حكومة الرئيس فرماجو بقمع حرية الصحافة، مع دعوات الأمم المتحدة للحكومة بعدم انتهاك حرية الصحافة.

وشن فرماجو هجوماً حاداً على الصحفيين في سبتمبر الماضي وقال إن "هناك ما يشبه الصحفيين لكنهم ليسوا كذلك يفكرون إلى تعلم الصحافة وكسب الخبرة ولديهم صلات بحركة الشباب ويعملون من أجلهم".

وجاء ذلك خلال ندوة جرت بالقدس الرئاسي عندما سأل أحد الصحفيين عن

الحال في ظل صعوبة المواصلات بالنسبة للمحررين وكلفة التنقل داخل الخرطوم، هي التي دفعت للانتقال إلى الصحافة الرقمية".

وفي مايو الماضي، أعلنت صحيفة "المجهر السياسي" (خاصة) إلغاء طبعها الورقية، وتسريع عدد كبير من الصحفيين والعالميين، والإبقاء بالصور الإلكترونية.

ومؤخراً شهدت الصحف السودانية، تدنياً مروعاً في أرقام التوزيع، ومع أزمة الغلاء الطاحنة، اضطرت إلى رفع أسعارها أكثر من مرة، ما أدى إلى تراجع التوزيع.

ويعاني السودان أزمات اقتصادية مستمرة، تمثلت في شح السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار صرف الجنيه أمام الدولار، ونذرة في السيولة بالأسواق المحلية.

وتراجع إنتاج البلاد النفط بعد انفصال جنوب السودان في 2011، من 450 ألف برميل إلى ما دون 100 ألف، ما جعل الحكومة تلجأ إلى استيراد أكثر من 60 في المئة من المواد البترولية لتلبية الاحتياجات.

ويتوقع البعض خروج المزيد من الصحف السودانية وتوقفها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي لا تمتلك أي قدرة لواجبها.

ويقول صحفيون سودانيون إن الصحافة الورقية ما قبل الأزمة الاقتصادية كانت تعاني من مشكلات كبيرة تتمثل في اقتصاديات الصحف وحرب الإعلانات التي كان يستخدمها النظام السابق ضد منابر يري أنها لا تخدم مصالحه.

تسلل السياسة إلى القنوات الرياضية يزيد من فوضى قطاع الإعلام في مصر

قرب مَلَكَ المنصات من مراكز صنع القرار يصعب خضوعهم للضوابط



شعبية الإعلام الرياضي سيف ذو حدين

في المقابل تواجه الهيئات الإعلامية المعنية بإدارة المنظومة معضلة في فرض الانضباط على الإعلام الرياضي، إذ أن أغلب المنابر غير محايدة وتبني وجهة نظر أندية بعينها، لأغراض ترتبط بالحصول على مساعدات مالية، أو التقارب مع صناعات القرار فيها، بشكل يمكن أصحاب هذه المؤسسات من الحصول على امتيازات خاصة.

وقال أحمد (ش)، وهو صحافي يمتلك موقعا رياضيا يرتبط اسمه بأحد الأندية الشعبية الكبرى، إن الكثير من الصحفيين الرياضيين يسيطر عليهم الانتماء الكروي عند تغطية أخبار الأندية، وبعض هؤلاء يعملون بشكل خفي في جهازها الإعلامي، ويروجون لتوجهاتها سواء أكانت رياضية أو حتى سياسية.

واعترف لـ"العرب"، شريطة عدم الكشف عن هويته، بأن هناك منصات رياضية تمارس السياسة بطريقة غير مباشرة، خاصة إذا كانت تابعة لأندية شعبية تعتمد على قواعدها الجماهيرية ومنابرها الداعمة، ولو كانت خاصة، للضغط على دوائر صناعة القرار من أجل الاستجابة لمطالبها، نكاية في أندية أخرى منافسة.

ويرى مراقبون أن خطورة تسييس الخطاب الإعلامي في بعض القنوات الرياضية، تكمن في أنه صنع كيانات حزبية بجماعية متمسكة ومتهمدة، بغض النظر عن كونها مؤيدة أو معارضة لتوجهات الحكومة، فهي خارج دائرة السيطرة حتى من جانب إدارات الأندية نفسها، وهو ما لم تنظر إليه الحكومة طوال السنوات الأخيرة.

ويقول هؤلاء إن أغلب المنصات الرياضية لم تعد تناقش قضايا لها علاقة بكرة القدم فقط، بل انجرفت إلى معارك حامية مع أطراف قريبة من دوائر صنع القرار، ووصل الأمر إلى حد الاستنكاف اللفظي بشكل يثير الضغينة والكراهية ويؤدي للشحن الجماهيري ضد الحكومة في أحيان كثيرة.

ولا يمانع أغلب الجمهور تحول وسائل الإعلام الرياضية التابعة لأنديةهم إلى منابر سياسية، طالما أنها تحقق الغرض، وتظهر في صورة المنتصر على الفرق المنافسة، وهي معضلة أخرى تواجه هيئات الإعلام في ضبط فوضى المنصات الرياضية.

وأكدت ليلي عبدالمجيد، عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقاً، أن غياب مهنية القنوات الرياضية وتحولها إلى وسائل تتسلل منها رسائل سياسية يرتبطان باعتمادها على نجوم الرياضة المنتمين إلى أندية بعينها في تقديم

المقابل تواجه الهيئات الإعلامية المعنية بإدارة المنظومة معضلة في فرض الانضباط على الإعلام الرياضي، إذ أن أغلب المنابر غير محايدة وتبني وجهة نظر أندية بعينها، لأغراض ترتبط بالحصول على مساعدات مالية، أو التقارب مع صناعات القرار فيها، بشكل يمكن أصحاب هذه المؤسسات من الحصول على امتيازات خاصة.

وقال أحمد (ش)، وهو صحافي يمتلك موقعا رياضيا يرتبط اسمه بأحد الأندية الشعبية الكبرى، إن الكثير من الصحفيين الرياضيين يسيطر عليهم الانتماء الكروي عند تغطية أخبار الأندية، وبعض هؤلاء يعملون بشكل خفي في جهازها الإعلامي، ويروجون لتوجهاتها سواء أكانت رياضية أو حتى سياسية.

واعترف لـ"العرب"، شريطة عدم الكشف عن هويته، بأن هناك منصات رياضية تمارس السياسة بطريقة غير مباشرة، خاصة إذا كانت تابعة لأندية شعبية تعتمد على قواعدها الجماهيرية ومنابرها الداعمة، ولو كانت خاصة، للضغط على دوائر صناعة القرار من أجل الاستجابة لمطالبها، نكاية في أندية أخرى منافسة.

ويرى مراقبون أن خطورة تسييس الخطاب الإعلامي في بعض القنوات الرياضية، تكمن في أنه صنع كيانات حزبية بجماعية متمسكة ومتهمدة، بغض النظر عن كونها مؤيدة أو معارضة لتوجهات الحكومة، فهي خارج دائرة السيطرة حتى من جانب إدارات الأندية نفسها، وهو ما لم تنظر إليه الحكومة طوال السنوات الأخيرة.

ويقول هؤلاء إن أغلب المنصات الرياضية لم تعد تناقش قضايا لها علاقة بكرة القدم فقط، بل انجرفت إلى معارك حامية مع أطراف قريبة من دوائر صنع القرار، ووصل الأمر إلى حد الاستنكاف اللفظي بشكل يثير الضغينة والكراهية ويؤدي للشحن الجماهيري ضد الحكومة في أحيان كثيرة.

ولا يمانع أغلب الجمهور تحول وسائل الإعلام الرياضية التابعة لأنديةهم إلى منابر سياسية، طالما أنها تحقق الغرض، وتظهر في صورة المنتصر على الفرق المنافسة، وهي معضلة أخرى تواجه هيئات الإعلام في ضبط فوضى المنصات الرياضية.

وأكدت ليلي عبدالمجيد، عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقاً، أن غياب مهنية القنوات الرياضية وتحولها إلى وسائل تتسلل منها رسائل سياسية يرتبطان باعتمادها على نجوم الرياضة المنتمين إلى أندية بعينها في تقديم

المقابل تواجه الهيئات الإعلامية المعنية بإدارة المنظومة معضلة في فرض الانضباط على الإعلام الرياضي، إذ أن أغلب المنابر غير محايدة وتبني وجهة نظر أندية بعينها، لأغراض ترتبط بالحصول على مساعدات مالية، أو التقارب مع صناعات القرار فيها، بشكل يمكن أصحاب هذه المؤسسات من الحصول على امتيازات خاصة.

وقال أحمد (ش)، وهو صحافي يمتلك موقعا رياضيا يرتبط اسمه بأحد الأندية الشعبية الكبرى، إن الكثير من الصحفيين الرياضيين يسيطر عليهم الانتماء الكروي عند تغطية أخبار الأندية، وبعض هؤلاء يعملون بشكل خفي في جهازها الإعلامي، ويروجون لتوجهاتها سواء أكانت رياضية أو حتى سياسية.

واعترف لـ"العرب"، شريطة عدم الكشف عن هويته، بأن هناك منصات رياضية تمارس السياسة بطريقة غير مباشرة، خاصة إذا كانت تابعة لأندية شعبية تعتمد على قواعدها الجماهيرية ومنابرها الداعمة، ولو كانت خاصة، للضغط على دوائر صناعة القرار من أجل الاستجابة لمطالبها، نكاية في أندية أخرى منافسة.

ويرى مراقبون أن خطورة تسييس الخطاب الإعلامي في بعض القنوات الرياضية، تكمن في أنه صنع كيانات حزبية بجماعية متمسكة ومتهمدة، بغض النظر عن كونها مؤيدة أو معارضة لتوجهات الحكومة، فهي خارج دائرة السيطرة حتى من جانب إدارات الأندية نفسها، وهو ما لم تنظر إليه الحكومة طوال السنوات الأخيرة.

ويقول هؤلاء إن أغلب المنصات الرياضية لم تعد تناقش قضايا لها علاقة بكرة القدم فقط، بل انجرفت إلى معارك حامية مع أطراف قريبة من دوائر صنع القرار، ووصل الأمر إلى حد الاستنكاف اللفظي بشكل يثير الضغينة والكراهية ويؤدي للشحن الجماهيري ضد الحكومة في أحيان كثيرة.

خرجت قنوات الرياضة في مصر عن الإطار المخصص لها وانخرطت في صراعات سياسية، مستفيدة من ارتفاع جماهيريتها ونسب مشاهداتها، فبالإضافة إلى اهتمام الجمهور بالمحتوى الرياضي على هذه القنوات باتت متنفساً للكثير من الفئات التي ملت القنوات العادية وانحيازها الكامل إلى الحكومة وكان مهمتها الترويج والدعاية فقط.

المشاركة في وقفة احتجاجية لدعم مرتضى منصور ضد قرار عزله من رئاسة النادي بقرار من اللجنة الأولمبية، هي السبيل الأمثل لتجميد القرار من قبل وزارة الشباب، بذريعة أن الظروف السياسية المستفرض على الحكومة عدم الدخول في صدام مع الملايين من المشجعين.

وتستفيد القنوات الرياضية، وخاصة المنصات الكروية، من أن الكيانات والأشخاص المالكين لها غير خاضعين مطلقاً للجهة الحكومية المشرفة على وسائل الإعلام، لذلك لم تجد صعوبة في الترويج لخطاب سياسي في منبر رياضي، وهناك قنوات تابعة لأندية ترسم السياسة التحريرية للبرامج، ومواقع رياضية وصحف شهيرة مملوكة لصحفيين وجدوا في المنابر الرياضية وسيلة للشهرة والترويج.

وتكشف قضية العقوبات التي طبقها مجلس تنظيم الإعلام في مصر، مؤخراً، على قناة الزمالك لخالفاتها الضوابط التي تحكم الإعلام الرياضي، بتسييس المحتوى وربطه بأوضاع الشارع، ملفاً أعمق يتعلق باستغلال القنوات الرياضية لجماهيريتها الواسعة وتأثيرها الكبير في صراعات مرتبطة بحسابات سياسية ومصالح القائمين عليها.

وتدخلت القناة بقوة في المحتوى السياسي عبر برنامج "ملكواي" بتوجيه اتهامات بشبهة المال الفاسد في الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب، التي خسر فيها أحمد مرتضى نجل مرتضى منصور رئيس النادي.

وسوق مرتضى منصور بان هناك مخططا لهم النادي العريق لأسباب سياسية، وبدات منابر إعلامية تدعم الفكرة بالترويج لنفس المزايم، ودخلت على الخط قنوات ومواقع وصحف رياضية أخرى تدافع عن الحكومة.

كما تخطى التنافس الرياضي بين قناة الزمالك وقناة الأهلي المستوى المسموح به، وتسربت السياسة إلى المحتوى المقدم في القنوات الأهلي والزمالك، فالأهلي كونهما تتحدث بلسان حزب الحكومة الضمني الذي يدعم خطوات التخلص من منصور، بعد أن أصبح عبئاً على الدولة، وتروج لإيجابيات مزايا إبعاده وانصاره عن الساحة كلياً.

وعلى الضفة الأخرى يبدو المحتوى المقدم في فضائية الزمالك أقرب إلى نيرة حزب معارض يشعر بالاستهداف، على اعتبار أن النادي يمثل شريحة سياسية من الجماهير، وتتعد برامج القناة توجيه خطابها إلى الحكومة بشكل مبطن، من خلال شن معارك كلامية ضد قناة الأهلي، التي تبدو كأنها لسان الحكومة في الإعلام الرياضي.

ونجح الإعلام التابع لنادي الزمالك، بمختلف منصاته الورقية والإلكترونية والتلفزيونية، في إقناع مشجعيه بأن الحكومة تسعى جاهداً إلى كسر شوكته ووقف انتصاراته وتقزيمه، لصالح الأهلي، المعروف بأنه نادي الدولة، ولا تتوقف مؤسساتها عن دعمه إعلامياً.

واستطاعت هذه المنصات إقناع شريحة من جمهور الزمالك بأن

مرتضى منصور سوق بأن هناك مخططا لهدم نادي الزمالك لأسباب سياسية، فروجت منابر إعلامية أخرى لنفس الفكرة



أحمد حافظ كاتب مصري

تكشف قضية العقوبات التي طبقها مجلس تنظيم الإعلام في مصر، مؤخراً، على قناة الزمالك لخالفاتها الضوابط التي تحكم الإعلام الرياضي، بتسييس المحتوى وربطه بأوضاع الشارع، ملفاً أعمق يتعلق باستغلال القنوات الرياضية لجماهيريتها الواسعة وتأثيرها الكبير في صراعات مرتبطة بحسابات سياسية ومصالح القائمين عليها.

وتدخلت القناة بقوة في المحتوى السياسي عبر برنامج "ملكواي" بتوجيه اتهامات بشبهة المال الفاسد في الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب، التي خسر فيها أحمد مرتضى نجل مرتضى منصور رئيس النادي.

وسوق مرتضى منصور بان هناك مخططا لهم النادي العريق لأسباب سياسية، وبدات منابر إعلامية تدعم الفكرة بالترويج لنفس المزايم، ودخلت على الخط قنوات ومواقع وصحف رياضية أخرى تدافع عن الحكومة.

كما تخطى التنافس الرياضي بين قناة الزمالك وقناة الأهلي المستوى المسموح به، وتسربت السياسة إلى المحتوى المقدم في القنوات الأهلي والزمالك، فالأهلي كونهما تتحدث بلسان حزب الحكومة الضمني الذي يدعم خطوات التخلص من منصور، بعد أن أصبح عبئاً على الدولة، وتروج لإيجابيات مزايا إبعاده وانصاره عن الساحة كلياً.

وعلى الضفة الأخرى يبدو المحتوى المقدم في فضائية الزمالك أقرب إلى نيرة حزب معارض يشعر بالاستهداف، على اعتبار أن النادي يمثل شريحة سياسية من الجماهير، وتتعد برامج القناة توجيه خطابها إلى الحكومة بشكل مبطن، من خلال شن معارك كلامية ضد قناة الأهلي، التي تبدو كأنها لسان الحكومة في الإعلام الرياضي.

ونجح الإعلام التابع لنادي الزمالك، بمختلف منصاته الورقية والإلكترونية والتلفزيونية، في إقناع مشجعيه بأن الحكومة تسعى جاهداً إلى كسر شوكته ووقف انتصاراته وتقزيمه، لصالح الأهلي، المعروف بأنه نادي الدولة، ولا تتوقف مؤسساتها عن دعمه إعلامياً.

واستطاعت هذه المنصات إقناع شريحة من جمهور الزمالك بأن

مرتضى منصور سوق بأن هناك مخططا لهدم نادي الزمالك لأسباب سياسية، فروجت منابر إعلامية أخرى لنفس الفكرة

وتكشف قضية العقوبات التي طبقها مجلس تنظيم الإعلام في مصر، مؤخراً، على قناة الزمالك لخالفاتها الضوابط التي تحكم الإعلام الرياضي، بتسييس المحتوى وربطه بأوضاع الشارع، ملفاً أعمق يتعلق باستغلال القنوات الرياضية لجماهيريتها الواسعة وتأثيرها الكبير في صراعات مرتبطة بحسابات سياسية ومصالح القائمين عليها.

وتدخلت القناة بقوة في المحتوى السياسي عبر برنامج "ملكواي" بتوجيه اتهامات بشبهة المال الفاسد في الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب، التي خسر فيها أحمد مرتضى نجل مرتضى منصور رئيس النادي.

وسوق مرتضى منصور بان هناك مخططا لهم النادي العريق لأسباب سياسية، وبدات منابر إعلامية تدعم الفكرة بالترويج لنفس المزايم، ودخلت على الخط قنوات ومواقع وصحف رياضية أخرى تدافع عن الحكومة.

كما تخطى التنافس الرياضي بين قناة الزمالك وقناة الأهلي المستوى المسموح به، وتسربت السياسة إلى المحتوى المقدم في القنوات الأهلي والزمالك، فالأهلي كونهما تتحدث بلسان حزب الحكومة الضمني الذي يدعم خطوات التخلص من منصور، بعد أن أصبح عبئاً على الدولة، وتروج لإيجابيات مزايا إبعاده وانصاره عن الساحة كلياً.

وعلى الضفة الأخرى يبدو المحتوى المقدم في فضائية الزمالك أقرب إلى نيرة حزب معارض يشعر بالاستهداف، على اعتبار أن النادي يمثل شريحة سياسية من الجماهير، وتتعد برامج القناة توجيه خطابها إلى الحكومة بشكل مبطن، من خلال شن معارك كلامية ضد قناة الأهلي، التي تبدو كأنها لسان الحكومة في الإعلام الرياضي.

ونجح الإعلام التابع لنادي الزمالك، بمختلف منصاته الورقية والإلكترونية والتلفزيونية، في إقناع مشجعيه بأن الحكومة تسعى جاهداً إلى كسر شوكته ووقف انتصاراته وتقزيمه، لصالح الأهلي، المعروف بأنه نادي الدولة، ولا تتوقف مؤسساتها عن دعمه إعلامياً.

واستطاعت هذه المنصات إقناع شريحة من جمهور الزمالك بأن

صحيفة سودانية تلغي طبعها الورقية

الخرطوم - أعلنت إدارة صحيفة "آخر لحظة" السودانية، إلغاء طبعها الورقية، والانتقال بالصور الإلكترونية، بسبب تكاليف الطباعة وتدني قيمة العملة الوطنية ومطالبه الصحفيين بتحسين الأوضاع.

وقرر مجلس إدارة صحيفة "آخر لحظة" الخاصة عقب اجتماعه السبت، إغلاق الصحيفة وتسريح العاملين والصحفيين، وكان الأحد هو آخر يوم تصدر فيه الصحيفة قبل الإغلاق النهائي.

وقال رئيس تحرير الصحيفة أسامة عبدالمجيد "لغاء الطبعة الورقية يعود إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الطباعة من الورق والأحبار"، وأشار إلى أن "رواتب الصحفيين أصبحت لا تفي بالتزاماتهم اليومية".

وأضاف "ستعود الصحيفة الصدور إلكترونياً بعد محدود من الصحفيين"، دون أن يذكر رقماً بشأن عدد الذين سيتم تسريحهم.

وتأسست صحيفة "آخر لحظة" عام 2006، وكانت من الداعمين للنظام السابق برئاسة عمر البشير الذي أطاحت به ثورة شعبية في 2018، ومؤسسها الحاج عطا المنان، بعد من أبرز قيادات نظام المؤتمر الوطني (الحاكم السابق).

ونوه عبدالمجيد، "لم يسبق لحكومة أن قدمت دعماً للصحافة، كما لم تفعل الحكومة الحالية شيئاً"، مُستدركاً أن ذلك "يعود أيضاً لظروف الحكومة الاقتصادية".

لكنه أكد أن ذلك لا يعني نهاية دور الصحافة الورقية التي تأثرت أيضاً بجائحة كورونا، مُعللاً ذلك بالمزاج السوداني المرتبط بالصحافة الورقية التي يُطالعا عدد كبير من المواطنين ومؤسسات الدولة إضافة إلى دورها الكبير في السودان وغربها ما يرد في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتابع "سن تُغير الصحافة الورقية، فقط الأوضاع الاقتصادية ومقتضيات

الحال في ظل صعوبة المواصلات بالنسبة للمحررين وكلفة التنقل داخل الخرطوم، هي التي دفعت للانتقال إلى الصحافة الرقمية".

وفي مايو الماضي، أعلنت صحيفة "المجهر السياسي" (خاصة) إلغاء طبعها الورقية، وتسريع عدد كبير من الصحفيين والعالميين، والإبقاء بالصور الإلكترونية.

ومؤخراً شهدت الصحف السودانية، تدنياً مروعاً في أرقام التوزيع، ومع أزمة الغلاء الطاحنة، اضطرت إلى رفع أسعارها أكثر من مرة، ما أدى إلى تراجع التوزيع.

ويعاني السودان أزمات اقتصادية مستمرة، تمثلت في شح السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار صرف الجنيه أمام الدولار، ونذرة في السيولة بالأسواق المحلية.

وتراجع إنتاج البلاد النفط بعد انفصال جنوب السودان في 2011، من 450 ألف برميل إلى ما دون 100 ألف، ما جعل الحكومة تلجأ إلى استيراد أكثر من 60 في المئة من المواد البترولية لتلبية الاحتياجات.

ويتوقع البعض خروج المزيد من الصحف السودانية وتوقفها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي لا تمتلك أي قدرة لواجبها.

ويقول صحفيون سودانيون إن الصحافة الورقية ما قبل الأزمة الاقتصادية كانت تعاني من مشكلات كبيرة تتمثل في اقتصاديات الصحف وحرب الإعلانات التي كان يستخدمها النظام السابق ضد منابر يري أنها لا تخدم مصالحه.



أسامة عبدالمجيد المزايم السوداني ارتبط بالصحافة الورقية التي يطالعا كل يوم



ليلى عبدالمجيد المعضلة هي عدم تطبيق الضوابط على الجميع في الإعلام



الصحف السودانية في تناقص